

Distr.: General  
31 March 2023  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة

## الدورة السابعة والسبعون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الخامسة

#### محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، الساعة 10:00

الرئيس: السيد السيد كريديكا ..... (بلجيكا)

نائبة رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة تشيوراكي - ماكسفيلد

#### المحتويات

البند 138 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (تابع)

تقرير عن استخدام سلطة الالتزام وطلب إعانة للمحكمة الخاصة لتصرف الأعمال  
المتبقية لسيراليون

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Management Section ([dms@un.org](mailto:dms@un.org))

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

22-25040 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10:00.

## البند 138 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (تابع)

تقرير عن استخدام سلطة الالتزام وطلب إعانة للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون (A/77/7/Add.9 و A/77/352)

1 - السيد هويسمان (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال في معرض تقديمه تقرير الأمين العام عن استخدام سلطة الالتزام وطلب إعانة للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون (A/77/352)، إن التقرير قُدم عملاً بقرار الجمعية العامة 246/76 أ.ف. وقد تناول التقرير استخدام سلطة الالتزام والأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة في عام 2022، فضلاً عن الوضع المالي للمحكمة وتدابير تحقيق الكفاءة التي اتخذتها، كما تضمن طلب إعانة لعام 2023 من أجل تمكين المحكمة من مواصلة تنفيذ ولايتها.

2 - وأضاف أن الوضع المالي للمحكمة ظل مدعاة قلق بالغ لدى الأمم المتحدة وحكومة سيراليون والمسؤولين الرئيسيين في المحكمة ولجنة الرقابة. وقد وردت في الفرع السادس من التقرير معلومات مفصلة عن جهود جمع التبرعات. وفي أيار/مايو 2022، وجّه الأمين العام رسائل نداء إلى جميع الدول الأعضاء، وفي تموز/يوليه 2022 وجّهت حكومة سيراليون كتاباً إلى الدول الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية طلباً لتمويل للمحكمة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2021، عُقد 83 اجتماعاً ثنائياً لجمع التبرعات، نُظم معظمها في شكل افتراضي. ورغم هذه الجهود، لم تقدّم أي تعهدات بالتبرع أو مساهمات للسنة المالية 2023. وبناء على ذلك، يطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة الموافقة على إعانة لعام 2023 بمبلغ 2 910 500 دولار كتدبير مؤقت لمعالجة الوضع المالي للمحكمة، مواصلاً في الوقت نفسه التماس تبرعات إضافية.

3 - السيدة تشيوراوي - ماكسفيلد (نائبة رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرضت التقرير ذا الصلة للجنة الاستشارية (A/77/7/Add.9)، فقالت إن اللجنة الاستشارية لاحظت أن أنشطة جمع التبرعات المضطّعة بها في عام 2022 لم تحقق سوى نتائج محدودة للغاية، وكررت تأكيد الحاجة إلى تكثيف جهود الأمين العام لجمع التبرعات، بما في ذلك توسيع قاعدة الجهات المانحة للمحكمة واستحداث نهج أكثر ابتكاراً لجمع التبرعات. وأضافت أن الإعانة

المقدّمة من الميزانية العادية هي آلية تمويل مؤقتة أقرت على أساس تكميل التبرعات غير الكافية.

4 - ومضت تقول إنه في ما يتعلق بالاحتياجات من الموارد لعام 2023، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إجراء استعراض لموجز بيانات المخاطر الأمنية للمكتب الفرعي للمحكمة في فريتاون والمستوى الموارد ذات الصلة للخدمات الأمنية، في ضوء الطابع المتبقي لأنشطة المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة باستمرار الحاجة إلى موظف اتصال مكرس في نيويورك، واعتبرت أنه ينبغي بذل جهود لتحديد ما إذا كان يمكن لمكاتب الاتصال الأخرى في نيويورك أن تقدم الدعم المطلوب على أساس استرداد التكاليف. ولا تزال اللجنة الاستشارية تلاحظ نمطاً ثابتاً من النقص في الإنفاق في ما يتصل بالأنشطة القضائية للمحكمة، مع الإقرار بعدم إمكان التنبؤ بالنفقات الناشئة عن هذه الأنشطة.

5 - وأضافت أن اللجنة الاستشارية ترى، استناداً إلى الدروس المستفادة أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أنه ينبغي للمحكمة أن تكون قادرة على الاضطلاع بجزء كبير من أنشطتها من بُعد وأن الاحتياجات إلى السفر لعام 2023 غير مبررة تماماً. وينبغي للمحكمة، بالنظر إلى التحديات المستمرة التي تواجهها، أن تضاعف جهودها في سبيل تحقيق أوجه كفاءة في التكاليف. وكررت اللجنة الاستشارية الإعراب عن قلقها إزاء استدامة التبرعات كآلية لتمويل أنشطة المحكمة، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام البحث عن ترتيبات تمويل بديلة ومستدامة للمحكمة. واستكمالاً لموارد المحكمة، أوصت اللجنة الاستشارية بأن تأذن الجمعية للأمين العام بالدخول في التزامات، باعتبارها آلية تمويل انتقالية، بمبلغ لا يفوق 2 765 000 دولار للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

6 - السيد دوراني (باكستان): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين فقال إن المجموعة ممتنة لحكومة سيراليون وللدول الأعضاء الأخرى والشركاء على دعمهم لعمل المحكمة. وأضاف أن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على الأداء السليم للمؤسسات القضائية الصادر بها تكليف، وتولي اهتماماً وثيقاً للوضع المالي المقلق للمحكمة. وذكرت المجموعة بأن الجمعية العامة أذنت، في قرارها 246/76 أ.ف، للأمين العام بأن يدخل في التزامات بمبلغ لا يفوق 2,8 ملايين دولار من أجل استكمال الموارد المالية الطوعية للمحكمة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وأعرب عن ترحيب المجموعة

الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقال إن المجموعة تتطلع إلى مناقشة طلب الأمين العام الحصول على إعانة لعام 2023.

10 - وأضاف قائلاً إن المجموعة تشاطر الأمين العام هواجسه بشأن تمويل المحكمة في المستقبل. ولم تكن قد وردت أي مساهمات للسنة المالية 2023 وهناك احتمالات ضئيلة بتقديم مزيد من التعهدات. لذا يجب تحديد آلية تمويل مستدامة للمحكمة، قد تكون من ضمن البدائل التي اقترحتها اللجنة الاستشارية في تقريرها عن طلب إعانة للمحكمة الخاصة لسيراليون (A/67/648).

11 - وأعرب عن امتنان المجموعة للدول الأعضاء التي تواصل تقديم التبرعات وشجع جميع الدول الأعضاء على تقديم دعم طوعي إلى المحكمة. وقد حثت المجموعة الأمين العام على مضاعفة جهوده لجمع التبرعات، بما في ذلك عن طريق توسيع قاعدة الجهات المانحة. وأعرب أيضاً عن تقدير المجموعة للدعم المتواصل الذي تقدمه حكومة سيراليون إلى المحكمة.

12 - وأعرب عن إشادة المجموعة بالجهود التي تبذلها المحكمة لحفاظ إرث المحكمة الخاصة لسيراليون وتعزيزه. وكانت المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية أحييت مؤخرا الذكرى السنوية الثلاثين لبدء الحرب الأهلية بتنظيم مناسبة في متحف سيراليون للسلام حضرته منظمات من المجتمع المدني إضافة إلى ضحايا ومقاتلين سابقين ومسؤولين حكوميين وطلاب.

13 - السيد كانو (سيراليون): قال إن وفده ذكر بقرار الجمعية العامة 246/76 ألف الذي أذنت فيه للأمين العام بأن يدخل في التزامات بمبلغ لا يفوق 2 773 300 دولار من أجل استكمال الموارد المالية الطوعية للمحكمة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وفي ضوء تأثير جائحة كوفيد-19 والتحديات المستمرة التي يفرضها ترتيب التمويل الحالي للمحكمة، لاحظ وفده مع التقدير القضايا التي أبرزها تقرير الأمين العام، بما في ذلك الجهود المبذولة لتحقيق وفورات وتحسين الشفافية والمساءلة والكفاءة في استخدام سلطة الالتزام، ولتأمين تبرعات إضافية.

14 - وأضاف قائلاً إن المجموعة ترحب بطلب الأمين العام إعانة مالية قدرها 2 910 500 دولار لعام 2023 من أجل تمكين المحكمة من الاضطلاع بولايتها وبرنامج عملها، وتحت اللجنة على الموافقة على هذا الطلب، على أمل أن تؤدي التبرعات الواردة في عام 2023

باستخدام سلطة الالتزام وعن ثقتها في أن المعلومات المتعلقة بالنفقات النهائية لعام 2022 ستُدرج في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2022.

7 - وأعرب عن تأييد المجموعة لطلب الأمين العام الحصول على إعانة تبلغ 2,9 ملايين دولار لعام 2023. ولاحظت المجموعة أن الافتراضات التي تشكل أساس ميزانية عام 2023 مستقاة من عمليات المحكمة وأن الموارد المقترحة ستغطي الوظائف القضائية وغير القضائية، بما في ذلك حماية الشهود والضحايا، والإجراءات القضائية والإدارية، والإشراف على إنفاذ الأحكام، وتقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية وتعاون الدول، وتعهّد المحفوظات وإدارة شؤون المحكمة، وحفظ إرث المحكمة الخاصة لسيراليون، وأنشطة الاتصال الرامية إلى زيادة إبراز دور المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية. كما أعرب عن ترحيب المجموعة بإجراءات تعزيز الكفاءة التي اتخذتها المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية، بما في ذلك خفض تكاليف السفر وإعادة الأرصدة غير المستخدمة.

8 - وأضاف قائلاً إنه رغم الدعم المقدم من الدول الأعضاء وجهود جمع التبرعات التي يبذلها الأمين العام ورؤساء المحكمة ولجنة الرقابة، فإن المجموعة تشعر بقلق بالغ إزاء تمويل المحكمة في المستقبل. وما يدعو إلى القلق بشكل خاص هو أن المحكمة لم تتلق منذ عام 2015 تبرعات كافية لعملياتها وأنها اضطرت إلى الاعتماد على إعانات مقدّمة من الجمعية العامة. وقد طرح الطابع غير القابل للتنبؤ به الذي تتسم به التبرعات تحديات جدية لاستدامة المحكمة والتنفيذ الفعال لولايتها. لذا، يجب تحديد آلية تمويل مستدامة طويلة الأجل للمحكمة.

9 - السيد إينومويشا (أوغندا): تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة ذكرت بأن المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية كانت بدأت عملياتها في عام 2014 وأنها مكلفة بأداء المهام الأساسية المتبقية للمحكمة الخاصة لسيراليون، بما في ذلك تقديم الدعم للشهود، وحفظ المحفوظات، وإتمام الإجراءات القضائية والإدارية المخصصة. ووفقاً للاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بشأن إنشاء محكمة خاصة لتصرف الأعمال المتبقية لسيراليون، تموّل المحكمة من التبرعات المقدّمة من المجتمع الدولي. بيد أن المحكمة لم تتلق تبرعات كافية لعملياتها - فهي لم تتلق سوى 40 000 دولار في عام 2022 - وهي اعتمدت تالياً على الإعانات المقدّمة من

إلى الحد من استخدام التمويل المقدم من الأمم المتحدة. وشكر للدول الأعضاء دعمها المتواصل للمحكمة.

رُفعت الجلسة الساعة 10:25.

---